الخاتمة العامة

لقد حظيت قضية كفاية رأس المال في البنوك أهمية كبيرة منذ أن أقرت لجنة بازل للرقابة المصرفية معيار موحد بشأن كفاية رأس المال في عام 1988، وبموجب ذلك أصبحت البنوك ملزمة باحترام هذا المعيار إذا ما أرادت التعامل وفقا لمتطلبات وشروط الأسواق المالية.

وفي هذا الإطار فقد تبنت الولايات المتحدة في العام 1979 نظاما موحدا لتقييم المؤسسات المالية، وفي عام 1998 تمت مراجعة هذا النظام ليعكس التغيرات في العمل المصرفي وفي إجراءات وسياسات الوكالات الرقابية الحكومية وهو نظام التقييم المصرفي CAMELS والذي يتكون من ستة مقومات هي : كفاية رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة والحساسية اتجاه مخاطر السوق.

تتمثل أهمية تطبيق نظام CAMELS في تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في أنظمة العمل المصرفية بما يؤدي إلى توجيه الاهتمام نحوها وبالتالي تحقيق خدمة أهداف المودعين، المستثمرين والمساهمين على حد سواء، الأمر الذي يساهم في زيادة كفاءة العمل المصرفي وتدعيم فعاليته في الساحة المصرفية محليا وإقليميا ودوليا، والتي أصبحت استراتيجية لا غنى عنها لمواكبة التطورات الحاصلة في الصناعة المصرفية. .

قد أثبت نظام التقييم المصرفي CAMELS بأنه أداة فعالة لتقييم أداء المصارف بشكل موحد وأيضا أثبت فعاليته في تحديد المصارف التي تحتاج إلى اهتمام خاص، وطبقا لهذا النظام فإن الوكالات الرقابية تلتزم بالتأكيد على أن جميع المصارف جرى تقييمها بشكل شامل وعلى أساس موحد، وهذا يتطلب إجراء تصنيف رقمي لكل مصرف بالاستناد إلى العناصر الست الأساسية ويحدد لكل عنصر تصنيف رقمي من (1- 5) حيث يكون التصنيف (1) الأفضل، والتصنيف (5) الأدنى، ويتم تحديد التصنيف النهائي للمصرف استنادا إلى تقييمات كل عنصر رئيسي من العناصر المذكورة والتي تأخذ في الاعتبار جميع العوامل المؤثرة في تقييمات العناصر المكونة لها.

ونظرا لأهمية هذا النظام في تقييم أداء البنوك التجارية قمنا بتطبيقه على بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ومن خلال ذلك توصلنا إلى الملاحظات التالية:

مناقشة وتقييم نتائج الدراسة

إن موضوع البحث يهدف إلى تحديد عملية تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج التقييم المصرفي CAMELS ، وقد حاولنا تطبيق هذا النظام على بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل اكتشاف نقاط القوة والضعف في هذا البنك، وتجدر الإشارة إلى أن النتائج التي تم التوصل إليها جاءت متناسقة مع اشكالية البحث وأهم تساؤلاتها في ضوء الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية.

أولا: اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: " يلتزم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتحقيق نسبة ملاءة تفوق الحد الأدنى المحدد من قبل لجنة بازل".

مما سبق تبين أن نسبة الملاءة المحققة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال السنوات الأربعة 2012-2013-2014-2015 هي على التوالي 16.6%، 15.79%،11.34%، 11.83%. وبحساب متوسط النسبة نجد أن البنك حقق 13.89% وهي تفوق الحد الأدنى 8% الذي حددته لجنة بازل وفرضه بنك الجزائر على البنوك الجزائرية، وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: " تتميز الأصول التي يملكها بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالجودة اللازمة"

من خلال التحليل السابق لأصول بنك الفلاحة والتنمية الريفية تبين أن حسب نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS فإن تصنيف جودة أصول بنك الفلاحة والتنمية الريفية تأخذ التصنيف رقم 4 أي أن جودة أصول البنك حدية وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: " للبنك محل الدراسة طاقم اداري يسمح له بالنمو والاستمرارية"

بنك الفلاحة والتنمية الريفية لديه نقص واضح على مستوى الإدارة بحيث نجد أنه هناك ضعف شديد في ممارسات إدارة المخاطر وعدم قدرة مجلس الإدارة على تصحيح المشاكل وتطبيق نظام مناسب لإدارة المخاطر، بالإضافة إلى وجود مشاكل على مستوى نظام المعلومات الخاص بالبنك ومشاكل على مستوى الرقابة الداخلية وهذا ما يجعلنا نمنحها التصنيف رقم 5. للسنوات الأربعة. وبالتالي نرفض الفرضية الثالثة

الفرضية الرابعة: " يحقق بنك الفلاحة والتنمية الريفية أرباحا تضمن له البقاء والاستمرارية"

من خلال تحليل ربحية بنك الفلاحة والتنمية الريفة وحسب نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS تم منح التصنيف رقم 3 للبنك معناه أن ربحية البنك جيدة بعض الشيء وهو ما يجعلنا نقبل الفرضية الرابعة.

الفرضية الخامسة: " يحقق بنك الفلاحة والتنمية الريفية توازنا بين توظيف السيولة والاحتفاظ بها"

من خلال تحليلنا لسيولة البنك وحسب نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels تم منح التصنيف رقم 2 لسيولة البنك بمعنى أن البنك يملك سيولة جيدة وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية الخامسة.

الفرضية السادسة: " وجود حالة ضعف تسود بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفقا للحساسية لمخاطر السوق"

لم يتم اختبار هذه الفرضية بسبب عدم إجابة أعضاء مجلس الإدارة على الاستمارة.

الفرضية الرئيسية " ما مدى فعالية ومساهمة نظام التقييم المصرفي camels في تقييم أداء البنوك التجارية"

مما سبق نستنتج أن نظام التقييم المصرفي camels يساهم بشكل فعال في تقييم أداء البنوك التجارية وهذا لأنه يكشف نقاط القوة والضعف في البنك من خلال التحليل عن طريق النسب ووضع تصنيفات بواسطة تحليل هذه النسب وبالتالي إعطاء نظرة عن أداء البنك والكشف عن نقاط قوته

وضعفه، وبتطبيقه على بنك الفلاحة والتنمية الريفية تم اكتشاف أن نقاط قوة البنك تتمثل في رأس ماله وسيولته وأرباحه، أما نقاط الضعف تكمن في جودة أصوله وتزايد حجم القروض المتعثرة التي أدت إلى رداءة أصوله، وبالتالي نظام التقييم المصرفي camels يعتبر كأداة للإنذار المبكر وبالتالي يساهم بشكل فعال في تقييم أداء البنوك التجارية وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية الرئيسية.

نتائج الدراسة:

على ضوء ما تقدم من دراسة لهذا الموضوع وإجابة على فرضيات البحث يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- يعتبر معيار **CAMELS** من أهم المعايير المعتمدة في تقييم أداء البنوك، إذ يتم وفق هذا المعيار تقييم البنوك وفقاً للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني، والتي تعكس أداء البنك في ست مناطق رئيسة.
- يتم تصنيف أداء البنك حسب معيار **CAMELS** إلى 5 أصناف، هذا التصنيف من شأنه تحديد نقاط الضعف والقوة في الأداء، وهو ما يدفع إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسين الأداء، وهذا إذا ما دل فإنما يدل على أن هذا المؤشر يعتبر فعلا أداة للإنذار المبكر.
- تتمثل أهمية نظام التقييم المصرفي **CAMELS** في تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في البنوك مما يؤدي إلى توجيه الاهتمام نحوها، وبالتالي تحقيق أهداف المودعين والمستثمرين والمساهمين، الأمر الذي يساهم في زيادة كفاءة العمل المصرفي وتدعيم فعاليته.
- يعمل نظام التقييم المصرفي **CAMELS** على اجراء تحليل شامل لأداء البنك ومقارنته مع مستوى الصناعة في المحيط المصرفي مما يساهم في رسم خطط للإدارة من خلال التركيز على العناصر السلبية التي تحتاج إلى معالجة خاصة.
- إن معظم المؤشرات المدروسة جاءت من واقع الدول الصناعية المتقدمة وقد لا تتلاءم هذه النظم مع ظروف الدول النامية.
- كل مؤشر من المؤشرات التي تم التطرق إليها يضم مؤشرات تفصيلية وفقا لظروف كل دولة والنظام المصرفي المتبع فيها، ومدى وفرة وجودة البيانات المنشورة عن الجهاز المصرفي.
- أما بتطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي **CAMELS** على بنك الفلاحة والتنمية الريفية فقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- يلتزم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتحقيق نسبة ملاءة تفوق الحد الأدنى المحدد من قبل لجنة بازل وبذلك تم منح التصنيف رقم 1 لرأس مال البنك بمعنى أنه يملك رأس مال جيد.
- يعاني بنك الفلاحة والتنمية الريفية من مشكلة تزايد القروض المتعثرة وهذا ما جعلنا نمنح أصوله التصنيف رقم 4.
- يحقق بنك الفلاحة والتنمية الريفية أرباحا مرضية تضمن له البقاء.
- يحقق بنك الفلاحة والتنمية الريفية سيولة معتبرة تمكنه من مواجهة التزاماته.
- يتميز بنك الفلاحة والتنمية الريفية حسب نظام التقييم المصرفي **CAMELS** بموقف سليم نسبيا، لكن تواجهه بعض نقاط الضعف وعليه معالجتها قبل استفحالها.

الإقتراحات:

تدعيما للنتائج السابقة وإجابة على الفرضيات نورد التوصيات التالية:

- ضرورة وضع قاعدة للبيانات الخاصة بهذه المؤشرات يتم التوسع فيها وتطويرها تدريجيا بحيث يمكن تقديم تقارير دورية عن حالة البنك لمواجهة إحتمالات حدوث الأزمات قبل وقوعها؛
- ضرورة إيجاد مجموعة من القوانين والتشريعات تمكن البنك المركزي من ممارسة دوره الرقابي بشكل فعال وتساعد على الأخذ بمؤشرات الحيطة الكلية والجزئية ومختلف المؤشرات الأخرى؛
- إن الالتزام بتطبيق نظام التقييم المصرفي يتطلب تكاليف ضخمة، وهو ما جعل الدول النامية بعيدة كل البعد عن الأخذ بهذه المعايير، ومن ثم يجب على الدول النامية أن تعمل على تطوير معايير تتلاءم وقدراتها المصرفية؛
- الاهتمام بتنمية الموارد البشرية وتكوين إطارات بنكية حسب المقاييس الدولية؛
- تطبيق المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة التي أقرتها لجنة بازل؛
- ضرورة تبني قواعد الشفافية والإفصاح التي أقرتها لجنة بازل الثانية؛
- تطوير نظم المعلومات في البنك مما يساهم في إجراء التحليل لجميع مكونات نظام التقييم المصرفي المقترح، بالسرعة وبما يضمن سهولة انتقال المعلومات، خاصة المتعلقة بالمخاطر وتعيين نقاط الضعف بما يضمن كفاءة الإدارة في معالجتها؛
- متابعة التطورات العالمية المتعلقة بالتحليل المالي للبنوك وخاصة المتخصصة مثل نظام التقييم المصرفي **CAMELS** والاستفادة من خبرات البنوك العاملة في هذا المجال؛
- تضمين نتائج تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي **CAMELS** ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها البنك للجمهور وبالتالي تحقيق قدر عال من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو إحدى الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية.

أما بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة خاصة عليه اتخاذ اجراءات سريعة من أجل التخلص من مشكل تزايد حجم القروض المتعثرة مع مرور الوقت قد تؤدي إلى نقص رأس المال وبالتالي افلاس البنك، وعليه أيضا أن يحقق التوازن بين توظيف السيولة والاحتفاظ بها.

آفاق البحث:

يبقى أن نشير إلى أن هذا البحث المتواضع ما هو إلا لبنة في مجال واسع بقيت العديد من جوانبه لم تكتمل بعد ومنها:

- دور نظام التقييم المصرفي **SCAMELS** في تقييم أداء البنوك الاسلامية.
- دور نظم التقييم المصرفية في التنبؤ بالأزمات المصرفية.
- أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي **CAMELS** لدعم فعالية الأداء لدى البنوك التجارية.